

Distr.: General  
21 January 2010  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



نيروبي

١-٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

## تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

## المحتويات

الصفحة

٣	أولا - القرارات التي اتخذها المؤتمر .....
١٢	ثانيا - الجلسات العامة .....
١٢	ألف - افتتاح المؤتمر .....
١٢	باء - انتخاب رئيس المؤتمر .....
١٢	جيم - اعتماد النظام الداخلي .....
١٢	دال - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى .....
١٣	هاء - انتخاب أعضاء المكتب فيما عدا الرئيس .....
١٣	واو - وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر .....
١٤	ثالثا - مناقشة عامة لموضوع المؤتمر: تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية .....
١٩	رابعا - تقرير رئيسي اجتماعي المائدة المستديرة الحواريين .....



٢٤	.....	الخضور ومساائل تنظيمية	خامسا -
٢٤	.....	تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر	ألف -
٢٥	.....	الخضور	باء -
٢٥	.....	أعضاء مكتب المؤتمر	جيم -
٢٦	.....	تنظيم الأعمال	دال -
٢٦	.....	وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر	هاء -
٢٨	.....	النظر في مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر واعتماده	سادسا -
٢٩	.....	اعتماد تقرير المؤتمر	سابعا -
٢٩	.....	اختتام المؤتمر	ثامنا -
		قائمة الوثائق التي كانت معروضة على مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب	مرفق -
٣٠	.....		

## أولا - القرارات التي اتخذها المؤتمر

### القرار ١\*

مشروع وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

إن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وقد اجتمع في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩،

١ - يعتمد مشروع وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بصيغتها الواردة في مرفق هذا القرار؛

٢ - يوصي الجمعية العامة بأن تُقر، في دورتها الرابعة والستين، وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب<sup>(١)</sup>.

### المرفق

وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

١ - نحن، رؤساء الوفود والممثلين السامين للحكومات، المجتمعين في نيروبي، كينيا، في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ في إطار مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وذلك بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لمؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، الذي عقد عام ١٩٧٨ في بوينس آيرس،

\* أُتخذ في الجلسة الخامسة المعقودة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩؛ وللاطلاع على المناقشة، انظر الفصل السادس.

(١) أقرت الجمعية العامة في وقت لاحق الوثيقة الختامية في قرارها ٢٢٢/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

والذي وضع خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتعزيز التعاون التقني فيما بين البلدان النامية<sup>(٢)</sup>.

٢ - نسلّم بهدف المؤتمر الرامي إلى تعزيز وزيادة تنشيط التعاون فيما بين بلدان الجنوب ونساهم في تحقيقه.

٣ - نشير إلى التزامنا بالتنفيذ التام لنتائج جميع المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، وجميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وبالتعاون الثلاثي، ونحدد هذا الالتزام.

٤ - نلاحظ نتائج مؤتمرات القمة التي عقدتها مجموعة الـ ٧٧ بشأن بلدان الجنوب والاجتماعات الأخرى المتصلة بتلك البلدان.

٥ - نسلّم بالدور الذي تضطلع به حركة عدم الانحياز في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦ - نحيط علما بالعمليات والحوارات ذات الصلة المتعلقة بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧ - منذ انعقاد مؤتمر بوينس آيرس، أضفت الدينامية الاقتصادية المتزايدة لبعض البلدان النامية في السنوات الأخيرة زخماً أكبر على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك من خلال مبادرات التكامل الإقليمي في أنحاء العالم النامي كافة، تجلّى في جملة أمور منها إنشاء أسواق إقليمية مشتركة، واتحادات جمركية، وإقامة التعاون في المجالات السياسية والأطر المؤسسية والتنظيمية، وإقامة شبكات للنقل والاتصالات بين الدول. وفي هذا الصدد، ندرك تضامن البلدان متوسطة الدخل مع البلدان النامية الأخرى من أجل دعم جهودها في مجال التنمية، بما في ذلك في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٨ - في الوقت نفسه، نلاحظ على النحو الواجب أنّ العديد من البلدان النامية لا يزال يواجه تحديات إنمائية خطيرة وأنّ الكثير منها ليس على مسار تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، بوينس آيرس، ٣٠ آب/أغسطس - ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.78.II.A.11 والتصويب)، الفصل الأول.

٩ - نشدد على أنّ التعاون فيما بين بلدان الجنوب، باعتباره عنصرا هاما من عناصر التعاون الدولي من أجل التنمية، يوفر فرصا حقيقية للبلدان النامية في مساعيها الفردية والجماعية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة.

١٠ - نؤكد من جديد على الدور الرئيسي للأمم المتحدة، بما في ذلك صناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة ولجانها الإقليمية، في دعم التعاون فيما بين البلدان النامية وتعزيزه، مع التأكيد مجددا على أن كل بلد يتحمل المسؤولية الأولى عن تنمية نفسه. ونؤكد من جديد القرار ١٣٤/٣٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ الذي أقر خطة عمل بوينس آيرس التي تشكل معلما رئيسيا في مسيرة تطور التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

١١ - نسلم بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وماضيه المختلف وخصوصياته، ونؤكد من جديد رأينا بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مظهر من مظاهر التضامن بين شعوب وبلدان الجنوب، يسهم في رفاهيتها الوطنية، واعتمادها على الذات وطنيا وجماعيا، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وإن ماهية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وجدول أعماله يجب أن تحددهما بلدان الجنوب، وأن يتواصل الاسترشاد في ذلك بمبادئ احترام السيادة الوطنية، وتولي البلدان زمام أمورها بنفسها، والاستقلالية، والمساواة، واللامشروطة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمنفعة المتبادلة.

١٢ - نسلم بأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يأخذ أشكالا مختلفة لا تكف عن التطور، بما في ذلك، في جملة أمور، تبادل المعارف والخبرات، والتدريب، ونقل التكنولوجيا، والتعاون المالي والنقدي، والمساهمات العينية.

١٣ - نسلم بضرورة تعزيز القدرة المحلية في البلدان النامية عن طريق دعم القدرات والمؤسسات والخبرات والموارد البشرية المحلية والنظم الوطنية، حيثما كان ذلك مناسبا، للإسهام في أولويات التنمية الوطنية، وذلك بناء على طلب البلدان النامية.

١٤ - نشدد على أنّ التعاون فيما بين بلدان الجنوب ليس بديلا عن التعاون بين الشمال والجنوب بل هو مُكَمِّل له.

١٥ - نسلم بقيمة الدعم المتزايد الذي تقدمه البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الدولية والمجتمع المدني إلى البلدان النامية، بناء على طلبها، في تحسين خبراتها وقدراتها الوطنية من خلال آليات التعاون الثلاثي، بما في ذلك الدعم المباشر أو ترتيبات تقاسم التكاليف، أو المشاريع المشتركة للبحوث والتنمية، أو برامج التدريب في بلدان أخرى، ودعم مراكز

التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وكذلك من خلال توفير المعرفة والخبرة والموارد اللازمة، بغية مساعدة البلدان النامية الأخرى، وفقا لأولويات واستراتيجيات تنميتها الوطنية.

١٦ - نرحب بالجهود التي تبذلها المؤسسات المالية والإئتمانية المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية من أجل زيادة الموارد المالية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، حيثما كان ذلك مناسباً، بما في ذلك ما هو لصالح أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

١٧ - نسلّم بأنّ للبلدان النامية عادةً وجهات نظر مشتركة إزاء استراتيجيات وأولويات التنمية الوطنية عندما تواجه تحديات تنموية متماثلة. لذا فإن تقارب التجارب هو حفّاز رئيسي في تعزيز تنمية القدرات في البلدان النامية ويعزز، في هذا الصدد، مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن المهم تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تحقيق إمكانيات التنمية كاملةً فيها.

١٨ - نوّكد من جديد أنّ التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو مسعى مشترك لشعوب وبلدان الجنوب، مستمد من الخبرات المشتركة والمشاعر المتبادلة، ويستند إلى أهدافها المشتركة وإلى التضامن فيما بينها، ويسترشد، في جملة أمور، بمبادئ احترام السيادة الوطنية وتولي البلدان زمام أمورها بنفسها، دون فرض أي شروط. وينبغي ألا ينظر إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب كمساعدة إئتمانية رسمية. بل هو شراكة بين أطراف متساوية تقوم على التضامن. وفي هذا الصدد، نقرّ بضرورة تعزيز فعالية التنمية فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال مواصلة تعزيز المساءلة والشفافية المتبادلتين فيما بينها، فضلاً عن تنسيق مبادراتها مع مشاريع وبرامج التنمية الأخرى على أرض الواقع، وفقاً لخطط وأولويات التنمية الوطنية. ونقرّ أيضاً بأن تأثير التعاون فيما بين بلدان الجنوب ينبغي أن يقيّم بهدف تحسين نوعيته، حسب الاقتضاء، بطريقة تركز على النتائج.

١٩ - يشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب نهجاً يتسم بتعدد أصحاب المصلحة يضم المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية وغيرها من الجهات الفاعلة التي تسهم في مواجهة تحديات التنمية وتحقيق أهدافها بما يتماشى مع استراتيجيات وخطط التنمية الوطنية.

٢٠ - ومن أجل تحقيق إمكانيات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وفقاً لمبادئ هذا التعاون وبلوغ الأهداف المتمثلة في دعم جهود التنمية الوطنية والإقليمية، وتعزيز القدرات المؤسسية والتقنية، وتحسين تبادل الخبرات والدراية الفنية فيما بين البلدان النامية، ومواجهة تحديات التنمية الخاصة بها وتعزيز أثر التعاون الدولي، فإننا:

- (أ) نرحب بالإنجازات التي حققتها البلدان النامية في سبيل تشجيع مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب وندعوها إلى مواصلة تكثيف جهودها في هذا الصدد؛
- (ب) ندعو البلدان المتقدمة النمو إلى دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال التعاون الثلاثي، مما يشمل تنمية القدرات؛
- (ج) نشجع البلدان النامية على تطوير نظم تتولى هي زمامها من أجل تقييم نوعية وأثر برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتحسين عملية جمع البيانات على المستوى الوطني لتعزيز التعاون في تطوير المنهجيات والإحصاءات لهذا الغرض، حسب الاقتضاء، واضعين في اعتبارنا المبادئ المحددة والخصائص الفريدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ونشجع جميع الجهات الفاعلة على دعم المبادرات من أجل جمع المعلومات والبيانات، وتنسيقها ونشرها، وتقييم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بناء على طلب البلدان النامية؛
- (د) نشجع أيضا البلدان النامية على تعزيز آليات التنسيق الوطنية لديها، حسب الاقتضاء، لتحسين التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال نشر النتائج، وتقاسم الدروس المستفادة والممارسات الجيدة، وتكرار التجارب الناجحة، بما في ذلك عن طريق التبادل الطوعي للخبرات لما فيه فائدة البلدان النامية، ووفقا لسياساتها وأولوياتها الإنمائية؛
- (هـ) نسلّم بأنّ الأزمات العالمية المترابطة، ولا سيما الأزمة المالية والاقتصادية، وأسعار الطاقة شديدة التقلب، وأزمة الغذاء، والفقر، والتحديات التي يطرحها تغير المناخ، فضلا عن التحديات الأخرى، ومنها الأمراض المعدية وغير المعدية، تلغي بالفعل المكاسب التي تحققت في البلدان النامية وتستلزم بالتالي اتخاذ تدابير على جميع المستويات. وفي هذا الصدد، ندعو البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المتعددة الأطراف إلى تعزيز دعمها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل الإسهام في مواجهة هذه التحديات؛
- (و) نؤكد على الحاجة إلى تعزيز إمكانية الحصول على التكنولوجيا ونقلها، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحسين ترتيبات التعاون التكنولوجي، مثل الاتحاد المعني بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار للجنوب. ونشدد أيضا على ضرورة أن نشجع، من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، توسيع نطاق التطورات التكنولوجية لتشمل مثلا قدرات الإدارة التكنولوجية وشبكات المعلومات الموجهة نحو تلبية الطلب والتي تنطوي على مشاركة

مستخدمي التكنولوجيا أو المنخرطين في عملية التنمية التكنولوجية وتطوير البنية الأساسية والموارد البشرية؛

(ز) ندعو إلى تعزيز مختلف أشكال الحوار الأقليمي وتبادل الخبرات فيما بين التجمعات الاقتصادية دون الإقليمية والإقليمية لأغراض توسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال تحقيق التكامل بين مختلف نُهج التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية؛

(ح) نسلّم بمختلف المبادرات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في كل من الميدان الاجتماعي (خاصة الصحة والتعليم) والاقتصادي والبيئي والتقني والسياسي<sup>(٣)</sup>؛

(ط) نسلّم بالآليات والمبادرات الإقليمية للتعاون والتكامل في مجال البنية التحتية، بما في ذلك في ميدان الطاقة، والقائمة على التضامن والتكامل، للتغلب على أوجه التباين فيما يتعلق بالحصول على موارد الطاقة؛

(ي) نسلّم بأن الدعم الدولي للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالات التجارة والاستثمار وغيرها من المجالات يمكن أن يكون حافزاً في تعزيز وتوطيد التكامل الاقتصادي

(٣) على سبيل المثال: مبادرتنا "عملية المعجزة" و "نعم، أستطيع القيام بذلك" في كوبا؛ وبرامج الصندوق المصري للتعاون التقني مع أفريقيا؛ وبرامج الصندوق المصري للتعاون التقني مع رابطة الدول المستقلة والبلدان الأوروبية الإسلامية والبلدان المستقلة حديثاً؛ وبرنامج التعاون الأفقي للوكالة الشيلية للتعاون الدولي؛ والبرنامج الهندي للتعاون التقني والاقتصادي؛ والمشروع الهندي للشبكة الإلكترونية لعموم البلدان الأفريقية؛ ومصرف الجنوب؛ ومركز حركة عدم الانحياز للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب؛ ومنظمة الاستثمار والمساعدة الاقتصادية والتقنية الخاصة بجمهورية إيران الإسلامية؛ والبرنامج الباكستاني للمساعدة التقنية؛ واتفاق PetroCaribe للتعاون في مجال الطاقة؛ وبرنامج التعاون مع أمريكا الوسطى؛ والصندوق المشترك للتعاون بين المكسيك وشيلي؛ ومبادرة "إدارة النفط والغاز: تبادل الخبراء والدروس المستفادة في إطار التعاون بين بلدان الجنوب"؛ والصندوق القطري للجنوب من أجل تقديم المساعدة الإنمائية والإنسانية؛ والبرنامج الاستراتيجي البرازيلي في ميدان الأمن الغذائي والزراعة مع هايتي؛ والبرنامج الثلاثي المشترك بين البرازيل ومنظمة العمل الدولية لمكافحة عمل الأطفال؛ ومبادرة الإمارات العربية المتحدة في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة والتكنولوجيا النظيفة؛ وصندوق أوروغواي للتعاون الدولي؛ وصندوق التعاون المشترك بين المكسيك وأوروغواي؛ والبرنامج النيجيري لتوفير الرعاية الصحية فيما بين بلدان الجنوب؛ والصندوق الاستئماني النيجيري؛ والبرنامج النيجيري لهيئة المعونة التقنية؛ والشراكة الاستراتيجية الآسيوية الأفريقية الجديدة؛ ومخلف التعاون بين أفريقيا والصين؛ والشراكة الأفريقية الهندية؛ ومؤتمر القمة المشترك بين أفريقيا وأمريكا الجنوبية؛ والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ ومرفق مجموعة بلدان الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا للتخفيف من حدة الفقر والجوع؛ والبرنامج الأيبيري الأمريكي لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب؛ والصندوق الأرجنتيني للتعاون الأفقي؛ والمشروع المشترك بين كينيا وأفريقيا واليابان لتعزيز الرياضيات والعلوم في مشروع التعليم الثانوي؛ واجتماع التعاون الإقليمي للوكالة اليابانية للتعاون الدولي ورابطة أمم جنوب شرق آسيا؛ والمشروع المشترك بين البرازيل واليابان لتنمية الزراعة في موزامبيق.

الإقليمي ودون الإقليمي، ونحيط علماً بجولة ساو باولو من مفاوضات النظام العالمي للأفضليات التجارية من أجل تنشيط الاتفاق وتعزيزه بصفة عامة، وتشجيع زيادة التجارة الإقليمية، وتنويع أسواق التصدير وزيادة تدفقات الاستثمار فيما بينها.

٢١ - نحن نسلم بضرورة إعادة تنشيط جهاز الأمم المتحدة الإنمائي في مجال دعم وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ولهذا الغاية فإننا:

(أ) نحث صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة على اتخاذ تدابير ملموسة لإدماج دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في أنشطتها من أجل مساعدة البلدان النامية، بناء على طلبها وتحت إشرافها وقيادتها، لتنمية القدرات لتعظيم فوائد وآثار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تحقيق أهدافها الإنمائية الوطنية والأهداف المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ب) نهيئ بصناديق الأمم المتحدة وبرامجها وندعو الوكالات المتخصصة إلى مواصلة تعزيز قدرات البلدان النامية على وضع وصياغة برامج التعاون في مجال التنمية، وتعزيز قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وإجراء أبحاث لتحديد المجالات التي سيكون فيها لدعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب أكبر الأثر؛

(ج) نهيئ بصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة أن تواصل تركيز وتنسيق أنشطتها التنفيذية دعماً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفقاً لخطط التنمية الوطنية ولاية كل منها، وتحقيق نتائج عملية، مع مراعاة خصائص العلاقات فيما بين بلدان الجنوب ونهجها؛

(د) كما ندعو لجان الأمم المتحدة الإقليمية أن تضطلع بدور حفاز في تشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وفي تعزيز ما تقدمه للبلدان الواقعة في مناطقها من دعم في المجال التقني ومجالي السياسات العامة والبحوث؛

(هـ) نرحب بالمبادرات التي اتخذها مؤخراً مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وغيرها من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، بأن تُنشئ، ضمن ولاية كل منها، وحدات وبرامج عمل جديدة لدعم وتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ونطلب إلى صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة وكذلك اللجان الإقليمية أن تساعد البلدان النامية على إنشاء أو تعزيز مراكز الخبرة الرفيعة القائمة في بلدان الجنوب، ضمن مجالات اختصاص كل منها، وتعزيز التعاون الوثيق بين مراكز الخبرة الرفيعة هذه، لا سيما على الصعيدين الإقليمي والأقليمي، وذلك بهدف زيادة تبادل المعارف والتواصل الشبكي

فيما بين بلدان الجنوب، وبناء القدرات المتبادلة، وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات، وتحليل السياسات العامة، والعمل المنسق فيما بين البلدان النامية بشأن القضايا الرئيسية موضع الاهتمام المشترك؛

(و) نشجّع هذه المؤسسات ومراكز الخبرة الرفيعة، وكذلك التجمعات الاقتصادية الإقليمية ودون الإقليمية، على إقامة صلات أوثق فيما بينها، وذلك بدعم من الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك من خلال أكاديميتها الإنمائية العالمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمعرض العالمي للتنمية القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والنظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب؛

(ز) نؤكد مجدداً ولاية الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي يستضيفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفها كيانا مستقلاً ومنسّقة معنية بتشجيع وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية على الصعيد العالمي وعلى صعيد منظومة الأمم المتحدة؛

(ح) ندعو إلى التنفيذ الفعال لإطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفي هذا الصدد، نشجّع الدول الأعضاء القادرة على دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في تنفيذ هذا الإطار تنفيذاً كاملاً، على القيام بذلك؛

(ط) ندعو الأمين العام إلى أن يتخذ، بالتشاور مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تدابير لزيادة تعزيز الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، على نحو ما أكدت عليه الجمعية العامة تكررًا في قراراتها ٢٢٠/٥٨ و ٢١٢/٦٠ و ٢٠٩/٦٢، وذلك لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها كاملة، ولا سيما من خلال تعبئة الموارد اللازمة للنهوض بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك التعاون الثلاثي؛

(ي) نؤكد مجدداً على أهمية المبادئ التوجيهية التي تأسست سابقاً لاستعراض السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (TCDC/13/3)، في تسيير وإدارة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. لذلك فإننا ندعو إلى تنفيذها الكامل وندرك الحاجة لاستمرار تحسينها، ولا سيما في تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة على تعزيز ودعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فضلاً عن مواصلة تطوير الإطار المحدد للمبادئ التوجيهية التنفيذية لتيسير استخدام التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برامجها ومشاريعها؛

(ك) نؤكد على أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يحتاج إلى دعم كاف من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، بما في ذلك من خلال التعاون الثلاثي، ونهيب بجميع منظمات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تنظر في زيادة ما تخصصه من موارد بشرية وتقنية ومالية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، حسب مقتضى الحال؛

(ل) نسلّم بالحاجة إلى تعبئة موارد كافية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وفي هذا السياق، ندعو جميع البلدان القادرة على المساهمة في دعم هذا التعاون إلى القيام بذلك، من خلال جهات من بينها صندوق بيريز غيريرو الاستثماري للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وصندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا السياق، نشجّع الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب على القيام بمبادرات إضافية من أجل تعبئة الموارد بغية اجتذاب المزيد من الموارد المالية والعينية، مع تجنب انتشار وتشتت ترتيبات التمويل في الوقت ذاته. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد على أن أنشطة الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ستظل تمولّ من الموارد العادية، وندعو المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى النظر في التدابير الكفيلة بتخصيص الموارد الكافية للوحدة الخاصة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٢ - نعرب عن تقديرنا وامتناننا لجمهورية كينيا وشعبها على التنظيم الممتاز لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب واستضافته وعلى كرم الضيافة التي لقيناها في مدينة نيروبي.

## القرار ٢\*

وثائق تفويض الممثلين لدى مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

إن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب،

وقد نظر في تقرير لجنة وثائق التفويض والتوصية الواردة فيه،

يوافق على تقرير لجنة وثائق التفويض.

\* اتّخذ في الجلسة الخامسة المعقودة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩؛ وللإطلاع على المناقشة، انظر الفصل الخامس.

## ثانيا - الجلسات العامة

### ألف - افتتاح المؤتمر

- ١ - افتتحت المؤتمر أشا - روز ميغيرو، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

### باء - انتخاب رئيس المؤتمر

- ٢ - انتخب المؤتمر بالتزكية ويكيليف أمبيتسا أوبارانيا، وزير الدولة الكيني للتخطيط والتنمية الوطنية والرؤية ٢٠٣٠، رئيسا له.

### جيم - اعتماد النظام الداخلي

- ٣ - اعتمد المؤتمر، في جلسته الأولى المعقودة في ١ كانون الأول/ديسمبر، نظامه الداخلي المؤقت بصيغته الواردة في الوثيقة A/64/507 و Corr.1.

### دال - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

- ٤ - اعتمد المؤتمر، في جلسته الأولى المعقودة في ١ كانون الأول/ديسمبر، جدول الأعمال المؤقت (A/64/507 و Corr.1)، وفيما يلي نصه:

- ١ - افتتاح المؤتمر.
- ٢ - انتخاب رئيس المؤتمر.
- ٣ - اعتماد النظام الداخلي.
- ٤ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- ٥ - انتخاب أعضاء المكتب فيما عدا الرئيس.
- ٦ - وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر:
  - (أ) تعيين أعضاء لجنة واثاق التفويض؛
  - (ب) تقرير لجنة واثاق التفويض.
- ٧ - مناقشة عامة لموضوع المؤتمر: تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية.

- ٨ - النظر في مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر.
- ٩ - اجتماعان حواريان من اجتماعات المائدة المستديرة بشأن الموضوع العام للمؤتمر، وهو "تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية"، يركزان على القضيتين الرئيسيتين المعروضتين على المؤتمر، وهما:
- (أ) تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي (اجتماع المائدة المستديرة ١)؛
- (ب) التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية: أوجه التكامل والسمات الخاصة والتحديات والفرص (اجتماع المائدة المستديرة ٢).
- ١٠ - تقريراً رئيسي اجتماعي المائدة المستديرة.
- ١١ - (أ) اعتماد الوثيقة الختامية للمؤتمر؛
- (ب) اعتماد تقرير المؤتمر.
- ١٢ - اختتام المؤتمر.

## هاء - انتخاب أعضاء المكتب فيما عدا الرئيس

- ٥ - انتخب المؤتمر، في جلسته الأولى والرابعة المعقودتين في ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر، نواب الرئيس ممثلين في الدول التالية: الأرجنتين، والبرازيل، وبنغلاديش، وبنن، وبولندا، وزمبابوي، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوبا، والمغرب، والمكسيك، ونيبال.
- ٦ - وانتخب المؤتمر، في جلسته الأولى أيضاً، ريموند لانفيلد (سورينام) مقرراً عاماً له.

## واو - وثائق تفويض الممثلين في المؤتمر

- ٧ - عين المؤتمر، في جلسته الأولى المعقودة في ١ كانون الأول/ديسمبر، الدول التالية أعضاء في لجنة وثائق التفويض: الاتحاد الروسي، وإسبانيا، والبرازيل، وجامايكا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، والصين، والفلبين، والولايات المتحدة الأمريكية.
- ٨ - وفي الجلسة الخامسة للمؤتمر، المعقودة في ٣ كانون الأول/ديسمبر، قدمت لجنة وثائق التفويض تقريرها (A/CONF.215/L.2) إلى المؤتمر، الذي أحاط بدوره علماً به.

## ثالثاً - مناقشة عامة لموضوع المؤتمر: تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية

١ - في إطار البند ٧ من جدول الأعمال، أجرى المؤتمر في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، تبادلًا عامًا للآراء بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٢ - وعرضت المناقشة العامة رؤية متعددة الأوجه لتطور التعاون فيما بين بلدان الجنوب على مدى العقود الثلاثة الماضية. وكان ثمة إدراك عام لأهمية هذا التعاون في سعي البلدان النامية فرادى ومجتمعة لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والمستدام، ولضرورة تعزيز طرق هذا التعاون وزيادة تقويتها، بوسائل منها دعم هذا التعاون من جانب البلدان المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة.

٣ - ولاحظ ممثلون أن عقد المؤتمر الاستعراضي بعد مرور ثلاثين سنة يمثل اعترافاً بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وما ينطوي عليه من إمكانات هائلة. كما أنه يمثل جزءاً من الجهد المتواصل لتغيير وجهة التعاون الإنمائي ليتلاءم مع الظروف الدولية الجديدة والمتطورة وسيسهم في تشكيل هيكل التعاون الإنمائي الآخذ في التطور.

٤ - ولاحظ ممثلون من البلدان النامية أن الوثيقتين الختاميتين لمؤتمري قمة الجنوب اللذين عقدتهما مجموعة الـ ٧٧ (هافانا، في عام ٢٠٠٠، والدوحة، في عام ٢٠٠٥)، وإطار مراكش لتنفيذ التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتوافق آراء ياموسوكرو بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، تمثل إطاراً شاملاً للجهود المستمرة التي تبذلها البلدان النامية لحل مشاكلها المشتركة. وذكروا أن حركة عدم الانحياز قد أدرجت التعاون فيما بين بلدان الجنوب بين البنود التي تصدرت جدول أعمال مؤتمر قمته السابق (شرم الشيخ، مصر، تموز/يوليه ٢٠٠٩). كما أشار ممثلون من البلدان المتقدمة النمو إلى أهمية المؤتمر في تشكيل ملامح التعاون فيما بين بلدان الجنوب وفقاً للظروف الدولية الجديدة. وأضافوا أن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تعتبر التعاون فيما بين بلدان الجنوب من العوامل الجديدة وذات الشأن في التعاون الإنمائي الدولي.

٥ - واعتُبر التعاون فيما بين بلدان الجنوب ذا أهمية حيوية في إعادة تشكيل المؤسسات العالمية التي لا تعكس الدور المهم والوزن الجديد للبلدان النامية في الشؤون العالمية. وذكر أنه يتعين لذلك إعادة تنشيط الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٦ - وكان ثمة تسليم بوجود تفاوت كبير بين البلدان النامية منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في عام ١٩٧٨: فبعضها متجه حاليا نحو تحقيق قدر متزايد من الدينامية الاقتصادية بينما لا تزال معظم البلدان تواجه تحديات إنمائية لا يستهان بها. وإذا كانت الفئة الأولى قد أعادت تشكيل جغرافية التجارة العالمية، فإن كثيرا من البلدان لا تسلك في الوقت الراهن السبيل المؤدي إلى تحقيق ولو أبسط أهداف مكافحة الفقر المحددة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وفي الوقت ذاته، فإن الأزمته المالية والاقتصادية المترابطين اللتين أثرتا على الأسواق العالمية وعدم استقرار أسعار الطاقة والأغذية، وانتشار الأمراض، أزلت مكتسبات حققتها البلدان النامية وزادت من مستويات الفقر. وتشير التقديرات إلى أن الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة قد أضافت ما يزيد على ١٢٥ مليون شخص إلى أعداد الذين يعيشون في فقر مدقع.

٧ - وقد أدى تضامن البلدان النامية التي تتسم اقتصاداتها بالدينامية مع البلدان التي تواجه تحديات إنمائية حادة إلى تنشيط التعاون فيما بين بلدان الجنوب وزيادة الروابط السياسية والاقتصادية والمؤسسية بين بلدان الجنوب، وخاصة من خلال آليات التكامل الإقليمي من قبيل الأسواق المشتركة والاتحادات الجمركية والأطر التنظيمية وإنشاء شبكات نقل واتصالات بين الدول.

٨ - وذكّر أن الحكومات تسلّم بأن التعاون بين البلدان النامية مكمل للتعاون مع البلدان المتقدمة النمو وليس بديلا عنه. ويمثل التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بوصفه من مظاهر التضامن بين شعوب وبلدان الجنوب التي تعكس السمات الخاصة المشتركة التي تميز حيراتها التاريخية، يمثل شراكة بين متساوين وينبغي ألا يُنظر إليه باعتباره مساعدة إنمائية رسمية. وعلى البلدان النامية أن تضع جدول أعمال هذا التعاون، مسترشدة في ذلك بأولوياتها وخططها الخاصة ومبادئ احترام السيادة الوطنية، والمسؤولية الوطنية، والاستقلال، والمساواة والمنفعة المتبادلة، دون فرض شروط أو التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان.

٩ - وينبغي ألا يتم تقييم فعالية التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلا في هذا الإطار. وأشار بعض الممثلين إلى ضرورة أن تقود البلدان النامية الجهود الرامية إلى تقييم وقياس نوعية وأثر التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وتحقيق هذه الغاية يستلزم تحسين جمع البيانات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والأقليمي. ومن الضروري أيضا تعزيز التعاون والتنسيق في جمع ونشر المعلومات ووضع المنهجيات الإحصائية والتقييمية. ومن المسلّم به أن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب ضروري لتحقيق كامل ما ينطوي عليه من إمكانات. وقال أحد الممثلين بضرورة الأخذ بنهج تطلعي في التعاون فيما بين بلدان

الجنوب؛ مشيراً إلى وجوب استناد هذا النهج إلى تحليلات لما ثبتت فعاليته وما لم تثبت فعاليته. ورفض ممثل آخر دعوات البعض إلى تقييم التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالاستناد إلى نفس الأسس التي يستند إليها تقييم المساعدة الإنمائية المقدمة من الشمال إلى الجنوب؛ وذكر أن الأمرين مختلفان اختلافاً كاملاً من الناحية المفاهيمية.

١٠ - وقال ممثلون من البلدان المتقدمة النمو إنه لا توجد وثائق كافية بشأن ما ثبتت فعاليته بالفعل في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يمثل، "أحد الأدوات العديدة" للتنمية؛ وثمة حاجة إلى صقل "إطاره المنهجي"، وإلى فهم أفضل لخصائصه وإمكاناته وأثره. ولاحظ أحد ممثلي البلدان المتقدمة النمو أنه على الرغم من عدم كفاية المعلومات المتعلقة بطابع التعاون فيما بين بلدان الجنوب ونطاقه وحجمه، فإن قيمة هذا التعاون تبلغ ١٢ بليون دولار سنوياً. وذكر أن الأهمية المتزايدة لهذا التعاون تتطلب إيلاء مزيد من العناية لفعاليته. وجرى حث البلدان على التقييد بمبادئ فعالية المعونة الواردة في إعلان باريس لعام ٢٠٠٥ وفي برنامج عمل أكرا اللاحق. وتشمل هذه المبادئ تعزيز المسؤولية الوطنية، ودعم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، ومواءمة المعونة مع المؤسسات والنظم المعمول بها في البلدان المضيفة، وتقسيم العمل بشكل مناسب بين الجهات الفاعلة في مجال التنمية، وتحسين المساءلة والشفافية.

١١ - وذكر أحد الممثلين أن المناسبة الرفيعة المستوى المرتقبة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتنمية القدرات (كولومبيا، آذار/مارس ٢٠١٠) ومنتدى التعاون الإنمائي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (نيويورك، تموز/يوليه ٢٠١٠) سيهيئان فرصة للمضي قدماً بالمناقشات المتعلقة بفعالية المعونة. وذكر آخر أن من الممكن مواصلة النظر في أوجه التآزر بين مبادئ فعالية المعونة والممارسات المتبعة فيما بين بلدان الجنوب في المنتدى الرفيع المستوى الرابع بشأن فعالية المعونة (جمهورية كوريا، ٢٠١١). كما ذكر ممثل آخر أن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب التي أنشأتها الجمعية العامة هي المحفل المناسب لمناقشة هذه المسائل والبت فيها.

١٢ - وذكر عدد من الممثلين أن هناك التزامات قطعت في مؤتمرات رئيسية للأمم المتحدة لا تزال غير منفذة، وخاصة التعهدات التي أعلنت لصالح أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية. ودُعيت منظومة الأمم المتحدة إلى دراسة كيفية تنفيذ هذه الالتزامات. وجرى التشديد على أهمية إتاحة إمكانية الاستفادة من التكنولوجيا ونقلها، والتنويه بضرورة تنمية القدرات اللازمة لإدارة تلك التكنولوجيا. وذكر أن الحاجة تدعو إلى إقامة شبكات معلومات مدفوعة بالطلب تكفل إسهام المشاركين في

تطوير وإدارة واستخدام التكنولوجيات والهياكل الأساسية والموارد البشرية ذات الصلة. وجرى حث البلدان النامية والمؤسسات المتعددة الأطراف على زيادة دعمها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يستهدف التصدي لتلك التحديات.

١٣ - وكان من رأي ممثلين أن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمثل استجابة لمجموعة كبيرة من المسائل. منها: إعادة تشكيل بنية النظام المالي الدولي؛ وإنقاذ العالم من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة؛ والتصدي لتحديات من قبيل الإرهاب، وتغير المناخ، والأمن الغذائي وأمن الطاقة، والهجرة، وصون البيئة. وذكُر أن التعاون بين البلدان النامية يوجه حاليا إلى طائفة متنوعة من الأنشطة الإنمائية الإيجابية، التي تتراوح بين النهوض بالسياحة البيئية وتدريب الدبلوماسيين.

١٤ - وأشار ممثلون إلى أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتسم بتعدد الأطراف ذات المصلحة فيه، والتي تشمل الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية وأطرافا أخرى. وألحوا على ضرورة أن تؤدي زيادة المساءلة المتبادلة والشفافية إلى التأكيد على زيادة التنسيق وتحسين النتائج، حسب الاقتضاء.

١٥ - وسلم ممثلون بوجود مبادرات وطنية ودون إقليمية وإقليمية شتى لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب ودعوا إلى زيادة الحوار وتبادل الخبرات لزيادة اتساق تلك المبادرات. وذكروا أن تلك الحاجة تكون ملحة بوجه خاص في حالة التنمية الاجتماعية، وخاصة الصحة والتعليم، وفي مجالات التعاون الاقتصادي والبيئي والتقني والسياسي. وللتغلب على أوجه التفاوت في إمكانية الحصول على موارد الطاقة، وجه ممثلون الانتباه إلى دور الآليات والمبادرات الإقليمية للتعاون في تطوير الهياكل الأساسية. وذكروا أن من أوجه التفاوت في مجال التعاون الإقليمي اتفاق بين بلدان متقدمة النمو على برنامج شراكة للدعم المشترك لبلدان نامية مجاورة لها، وبخاصة تلك التي توجد بها أوجه تشابه معها في اللغة والتاريخ والثقافة، وغير ذلك من أوجه التشابه.

١٦ - وذكُر أنه توجد أيضا عدة مبادرات تربط بين البلدان ذات الاقتصادات الأضعف، المتقدمة منها والنامية، وأفريقيا ككل. وهناك مبادرة أخرى تغطي ثلاثة أقاليم وترتبط بين ثلاثة بلدان نامية كبيرة في ترتيب تعاوني لا يعود بالفائدة عليها فقط بل أيضا على أقل البلدان نموا. وقد اتفقت بلدان أفريقية وآسيوية على شراكة استراتيجية بين المنطقتين تستثمر علاقات يعود تاريخها إلى مؤتمر باندونغ الآسيوي الأفريقي الذي عقد في عام ١٩٥٥.

١٧ - وسلم ممثلون بالدور الحفاز الذي يؤديه التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالي التجارة والاستثمار في بناء التكامل الإقليمي ودون الإقليمي وتوطيده. وشدد كثيرون على

ما تتسم به أطر التكامل الإقليمي ودون الإقليمي من أهمية للتعاون في مجالات تمتد من الزراعة والصناعة إلى التجارة والاستثمار، والنقل، وتنمية الطاقة، والسياحة، وتنمية الموارد البشرية واستخدامها. وذكروا أن زيادة سبل الاتصال ليست مهمة في مجالات التجارة والنقل والاتصالات فحسب، بل أيضا في تنقل الأشخاص وتمكينهم. وعلى الصعيد الأقليمي، أشاروا إلى ما تتسم به جولة ساو باولو للمفاوضات المتصلة بنظام الأفضليات التجارية المعمم فيما بين البلدان النامية من أهمية لبلدان الجنوب.

١٨ - وجرى التسليم بأهمية أن تزيد البلدان المتقدمة النمو دعمها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وأهمية الدور الرئيسي الذي تؤديه الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة في بناء القدرات التقنية والتكنولوجية للبلدان النامية. ورحب ممثلون بالجهود التي تبذلها المؤسسات المالية والإئتمانية على الصعيد المتعدد الأطراف والإقليمي والثنائي لزيادة الموارد المتاحة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأهابوا باللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة أن تضطلع بدور حفاز في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

١٩ - وفي معرض دعوة الممثلين منظومة الأمم المتحدة إلى جعل دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في صلب أنشطتها، ناشدوها أن تزيد من دعمها لبناء القدرات المؤسسية في البلدان النامية لتحديد المجالات المثلى للتعاون ووضع برامج مشتركة. ورحبوا بالمبادرات التي قامت بها مؤخرا منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لتعزيز الدعم المقدم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وطلب إلى الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة أن تساعد، كل في مجال خبرته الفنية، البلدان النامية على إقامة مراكز امتياز وشبكات لتحسين تدفق المعلومات.

٢٠ - وحث ممثلون على زيادة الدعم المقدم للوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في برنامج الأمم المتحدة الإئتماني وعلى تعزيز تلك الوحدة التي تعمل بوصفها أمانة لجنة الجمعية العامة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعد تقارير الأمين العام للأمم المتحدة عن حالة التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تقدم إلى الجمعية العامة مرة كل سنتين. كما وجهت دعوات للتنفيذ الفعال للإطار الرابع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (٢٠٠٩-٢٠١١) الذي وافق عليه المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإئتماني وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وطلب إلى الوحدة الخاصة أن تساعد في تعبئة الموارد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وأن تشجع على زيادة حجم الروابط دون الإقليمية والإقليمية عن طريق أكاديميتها الإئتمانية العالمية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمعرض العالمي للتنمية

القائمة على التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والنظام العالمي لتبادل الأصول والتكنولوجيا فيما بين بلدان الجنوب.

٢١ - ودعا ممثلون، في سياق دعوتهم إلى زيادة الالتزام بتخصيص موارد للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، إلى زيادة الدعم المباشر من البلدان المتقدمة النمو، وإلى وضع ترتيبات لتقاسم التكاليف، وتمويل مشاريع بحثية وإنمائية مشتركة، وتنفيذ برامج تدريبية بمعرفة بلدان ثالثة، ووضع ترتيبات لتبادل الخبرات والمعارف، وإنشاء مراكز مؤسسية للتواصل وتعزيز التعاون. واقترح أحد الممثلين أن تضع البلدان النامية مسألة سلامة الطرق في جدول أعمال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وذكر أن الاجتماع الوزاري الأول بشأن سلامة الطرق قد عقد في موسكو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ وأن الحاجة قد غدت واضحة لأن تتخذ البلدان النامية إجراءات في هذا الصدد. وقال إن حوادث الطرق يروح ضحيتها ١,٨ مليون شخص سنويا وتكلف البلدان النامية ١١٠ بلايين دولار، أي أكثر من ضعف مستوى المساعدة الإنمائية التي تتلقاها.

٢٢ - واستمع المؤتمر أيضا إلى ممثلين من عدة منظمات حكومية دولية. فقد عرض ممثل لمبادرة إقليمية على مستوى القمة تقريرا مرحليا عن الأعمال التي تم القيام بها للحد من الفقر بالاشتراك مع بلدان أوروبية. وأشار ممثل لإحدى المنظمات التي تعالج قضايا السكان والتنمية إلى ضرورة جعل تنظيم الأسرة إحدى الأولويات في مجال التنمية المستدامة. ونوه ممثل عن منظمة أخرى تعالج مسألة استقرار أسواق السلع الأساسية بالحاجة إلى طائفة من المبادرات التي تنفذ على أرض الواقع إذا أريد للبلدان النامية أن تستفيد من كونها موردة لهذه السلع. وقال ممثل عن منظمة تعالج مسألة تحليل السياسات والتعاون في بلدان الجنوب إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب أمر أساسي للمفاوضات مع بلدان الشمال. وأشار أحد الممثلين، في معرض حديثه باسم منظمات وشبكات المجتمع المدني التابعة لمؤسسة Global South والتي حضرت المؤتمر، إلى ضرورة التصدي على سبيل الاستعجال لمسائل المعونة، والتجارة، والديون، والتشديد على قضايا حقوق الإنسان والقضايا الجنسانية في السياسات والبرامج الإنمائية.

#### رابعا - تقرير رئيسي اجتماعي المائدة المستديرة الحواريين

١ - تناول مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، بندي جدول الأعمال ٩ (أ) و ٩ (ب)، بشأن اجتماعي المائدة المستديرة الحواريين، وذلك في إطار بند جدول الأعمال العام المعنون "تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية".

٢ - وافتتح اجتماع المائدة المستديرة الأول، المتعلق بتعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، غونار بالسون، الممثل الدائم لأيسلندا لدى الأمم المتحدة، ورأسته أنا تيبياجوكا، المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. واستمع المشاركون إلى متكلمين يمثلون منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والبرنامج الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٣ - وأشار المتكلم الأول إلى ما أسماه "الأيام الخوالي السوداء" في تاريخ المساعدة التقنية المقدمة من الشمال إلى الجنوب عندما كانت عمليات نقل التكنولوجيا في أغلب الأحيان "يدركها الموت قبل أن تفارق مهبطها". إلا أن التكنولوجيا أخذت منذ ذلك الحين تنتقل فيما بين بلدان الجنوب وتنتقل، على حد قوله، "بهدوء، من الجنوب إلى الشمال"، وكثيرا ما كان ينطوي ذلك على ما يمكن اعتباره "شذورا معرفية من بدايات متواضعة جدا". وقال إن البرنامج الإنمائي، الذي يتبعه ١٣٥ مكتبا قطريا وبرنامجا في أكثر من ١٦٠ بلدا، له في ذلك الوضع دور مهم، وخاصة بالنظر إلى أن بناء القدرات ونقل المعارف هما بالنسبة له "طبيعة ثانية". وقد ثبت بالفعل أن له فوائد جمة في مسائل من قبيل الجفاف وحيازة الأراضي وتبادل الخبرات والدروس المستفادة بين النظراء، غير أنه ليس هناك شك في أن من الممكن القيام بعمل أفضل من ذلك بكثير. ومن مجالات التحسين الممكنة أن يتم على نحو أكمل استخدام المؤسسات التي كثيرا ما ينشئها البرنامج الإنمائي ويسلمها للسلطات الوطنية. وأشار، كمثال على ذلك، إلى مؤسسة معنية بتكنولوجيا المياه والصرف الصحي في المغرب، وهي المؤسسة التي أصبحت واحدة من أفضل المؤسسات في أفريقيا ومن الممكن أن تكون موردا قيما للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومنظومة الأمم المتحدة يمكنها أيضا أن تتعلم من القطاع الخاص، الذي دأب على النجاح في نقل منتجاته إلى كل قرية. وذكر أن البرنامج الإنمائي قد حول نفسه، خلال السنوات الست الماضية، إلى منظمة قائمة على المعرفة وبالتالي يمكنه دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال عمليات نقل أفضل المعارف المتاحة.

٤ - وقال المتكلم الثاني إن هناك أربعة أنواع من أوجه القصور في الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يشمل عمليات تقدر قيمتها بما يتراوح بين ١٢ بليون و ١٣ بليون دولار في السنة، أي نحو ١٠ في المائة من المجموع العالمي. وتتسم أوجه القصور هذه بطابع مفاهيمي وتحليلي وتشغيلي وسياسي. فالعلاقة بين الجنوب والجنوب ليست مماثلة للعلاقة بين الشمال والجنوب ويلزم وضعها في صياغة مفاهيمية مختلفة. ومن الناحية التحليلية، فإن الوصول بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى

الوضع الأمل يتطلب الاستناد إلى قاعدة من المعلومات تختلف عن القاعدة الحالية التي تتسم بكونها غير موثقة إلى حد كبير. ولا سبيل إلى رآب هذه الفجوة إلا من خلال عمل تقوم به البلدان النامية بمحض إرادتها. أما من الناحية التشغيلية، فإن هناك حاجة إلى تقديم المزيد من الموارد، خاصة من خلال التعاون الثلاثي. ووجه القصور السياسي هو الأكثر تأثيراً ويتعين أن تتغلب عليه البلدان النامية لكي تتغلب على أوجه القصور الثلاثة الأخرى. ومن الممكن أن تساعد الأمم المتحدة في هذه العملية من خلال المنتديات التي توفرها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولكي يصبح التعاون فيما بين بلدان الجنوب في صلب أنشطة منظومة الأمم المتحدة، فإن عليها أن تجدد جهودها لهذه الغاية، كما أن من المهم مساعدة المشاريع الإقليمية التي تتلقى دعماً غير كاف من الشمال.

٥ - وأشار المتكلم الثالث إلى اشتداد الحاجة إلى زيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التصدي لحالة العمال البالغة السوء في البلدان النامية. وقال إن ١٦ في المائة من مجموع القوى العاملة في العالم يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم وأن ٤٣ في المائة يعيشون على أقل من دولارين في اليوم. كما يبلغ عدد الشباب العاطلين عن العمل ٦٦ مليون شاب؛ ويبلغ معدل البطالة بين الشباب ما بين ضعف وثلاثة أضعاف معدلها بين الكبار. ومن بين فئات العمال الأكثر عرضة للتأثر النساء والمهاجرون ونحو ٢١٨ مليون طفل. ولا تغطي نظم الضمان الاجتماعي إلا ٢٠ في المائة من القوى العاملة في العالم؛ ونصفها لا منفذ له إلى هذه النظم على الإطلاق. ويتعين أن يكون تحسين رفاه العمال وتوفير العمل اللائق وحماية العمال من الآثار السلبية للعولمة في جوهر سياسة تنمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقد تسببت الأزمة المالية العالمية الراهنة في أزمة بطالة، وفي حدوث ارتفاع كبير في معدلاتها في جميع أنحاء العالم. وقال إن نشاط وكالته في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتم في معظمه من خلال البرازيل ويشمل بلدان أمريكا اللاتينية وبعض البلدان الأفريقية؛ مشيراً إلى ضرورة توسيع نطاق هذا النشاط ليشمل جميع المناطق.

٦ - وتحدث المتكلم الرابع عن برنامج الأمن الغذائي التابع للفاو الذي انطلقت إشارة بدئه في مؤتمر القمة العالمي للأغذية في عام ١٩٩٦ والذي شكّل الإطارَ له الجهدُ الرامي إلى بلوغ غاية الأهداف الإنمائية للألفية المتمثلة في تقليل عدد سكان العالم الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وقال إن من التحديات التي ينطوي عليها هذا الجهد تحديث الزراعة الصغيرة النطاق. وتنفذ الفاو في هذا الصدد برنامجاً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب يشمل استخدام خبراء وتقنيين من البلدان النامية الأكثر تقدماً للعمل مع مزارعين في البلدان النامية في إطار برامج وطنية لتحقيق الأمن الغذائي. ويجري حالياً تنفيذ ١٧ برنامج من هذه البرامج إلى جانب عدة برامج أخرى لا تزال في طور الإعداد. وجرى حتى الآن

التوقيع على ٣٩ اتفاقاً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وإيفاد ما يزيد على ٤٠٠ ١ خبير وتقني. وتم الاتفاق على إقامة تحالفات استراتيجية مع الصين في عام ٢٠٠٦ ومع إندونيسيا في عام ٢٠٠٩؛ ويجري التفاوض حالياً على إقامة تحالفات أخرى. وأضاف أن هناك حاجة لتعزيز هذه البرامج، بالنظر إلى وجود ما يقدر بأكثر من بليون شخص يواجهون الجوع بشكل يومي.

٧ - وأشار المتكلم الخامس إلى وجود تنوع كبير جداً في أحوال السكان في البلدان النامية وإلى ضرورة التصدي لحالة سكان كل بلد بطريقة مختلفة في إطار الأهداف التي حددها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وإعلان الألفية. وعلى كل حكومة أن تقرر ما تريد تحقيقه من حيث الوضع الديمغرافي وما تريد اتخاذه من إجراءات في هذا الصدد. وإلى جانب الدعم المقدم إلى الحكومات على مستوى السياسات وفي مجال التنفيذ، أوضح المتكلم أن برنامجاً يعمل مع شركاء حكوميين دوليين وغير حكوميين، وأن هذا العمل ينصب أساساً على قضايا الصحة الجنسية والتناسلية. وأشار إلى أنه لا توجد سياسة توجيهية واحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في الأمور المتصلة بالسكان.

٨ - وقال المتكلم السادس إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب "متجذر"، على حد قوله، في برنامج منذ البداية. واستعرض الأحداث التي توالى على مدى العقود الأربعة الماضية بدءاً من الأزمة النفطية والمطالبات بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد في سبعينيات القرن الماضي، ثم أزمة الديون التي جعلت من عقد الثمانينات من القرن الماضي ما أسماه "عقد التنمية المفقود"، ثم الانتقال إلى التكامل الإقليمي في التسعينيات والتغيرات الهائلة التي شهدتها العقد الحالي، فوجه الانتباه إلى النطاق المتنوع الذي يتعين أن تتعامل معه البلدان النامية. وأوضح أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب ظل تجارياً في معظمه ولا تزال التدفقات المالية تتجه إلى حد كبير من الشمال إلى الجنوب. إلا أن التعاون المالي فيما بين بلدان الجنوب بدأ يكتسب زخماً من أواخر التسعينيات من القرن الماضي وتسارعت وتيرته في بداية القرن الحادي والعشرين. وكان هذا الاتجاه مدفوعاً بنشوء عدة اقتصادات دينامية كبيرة في الجنوب تشكل بلدانا محورية في مسيرة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي الوقت الذي يسعى فيه الشمال باجتهاد كبير للتغلب على الأزمة المالية الراهنة، أصبحت تلك الاقتصادات النامية الكبيرة توفر فرصاً جديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وعلى مقرري السياسات في بلدان الجنوب أن يديروا هذا الوضع بما يحقق أكبر فائدة للتنمية في بلدانهم.

٩ - وافتتح اجتماع المائدة المستديرة الثاني، بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية: أوجه التكامل والسماوات الخاصة والتحديات والفرص،

عبد الله الصايدي، الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة، ورأسه دانييل تشوبورو، سفير الأرجنتين لدى كينيا.

١٠ - وتحدث المتكلم الأول عن منتدى الحوار بين الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا وعن مرفق التخفيف من حدة الفقر والجوع التابع للمنتدى والذي جرى إنشاؤه في عام ٢٠٠٣. وقال إن المنتدى ذو طابع سياسي في المقام الأول، هدفه تقوية مركز هذه البلدان في المحفل المتعددة الأطراف والإسهام في بناء هيكل دولي جديد. ويعمل المحفل أيضا على حفز العلاقات بين هذه البلدان الثلاثة في عدد من المجالات ويشارك في مشاريع تعاون محددة مع بلدان أخرى. وتمويل الإنفاق على المرفق يأتي كله من مساهمات سنوية بمبلغ مليون دولار من كل بلد من البلدان الثلاثة تُستخدم في تمويل مشاريع إنمائية في بلدان نامية أخرى. وتتولى الوحدة الخاصة، التي يوجد مقرها في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدارة المرفق وتعمل كأمانة لمجلس إدارته. وقد استُخدم المرفق حتى وقتنا هذا في تمويل مشاريع في الرأس الأخضر وغينيا - بيساو وهاييتي. وهناك مبادرات أخرى قيد التنفيذ في بروندي وكمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والأرض الفلسطينية المحتلة. ويتمثل هدف هذه المبادرات في دعم مشاريع قابلة للتكرار والتطويع حسب قدرات البلدان المعنية ومتوائمة بشكل واضح مع الأولويات الوطنية للبلدان المستفيدة. كما تستهدف هذه المشاريع أن تكون بمثابة أمثلة لأفضل الممارسات في سبيل السعي نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

١١ - وقال المتكلم الثاني، متحدثا باسم الوكالة التايلندية للتعاون الإنمائي الدولي، إن برنامج عمل وكالته يندرج منذ عام ٢٠٠٧ ضمن إطار استراتيجي عام. وخلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧، زادت المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمها بمقدار ثلاثة أمثال إذ تبلغ قيمتها حاليا ١٧٢ مليون دولار. وقد ظل برنامج الوكالة خلال السنوات الثلاثين الماضية يتجه في معظمه إلى البلدان المجاورة غير أن نطاقه اتسع في الوقت الراهن ليتجاوز تلك المنطقة. وتتمثل مجالات الأولوية للوكالة في الزراعة والصحة العامة والتعليم. وتعاون الوكالة منذ عام ١٩٧٣ مع أحد البلدان المتقدمة النمو بشأن برنامج تدريبي لصالح بلد ثالث ومع الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب منذ الثمانينات من القرن الماضي. وأوضح أن التعاون الثلاثي يتطلب حوارا وإجراءات مشتركة بين البلدان المشاركة بشأن جميع النواحي، بدءا من التمويل إلى التنفيذ والرصد والتقييم.

١٢ - وتحدث المتكلم الثالث عن تجربة اليابان في مجال التعاون الثلاثي، التي بدأت منذ ثلاثة عقود، أي قبل صك المصطلح نفسه بوقت طويل. وقال إن جزر جنوب المحيط الهادئ قد بدأت فيها مشاريع تشمل الاتصالات وتنمية القدرات للتصدي لتفشي مرض الحمى القلاعية

في الماشية. وقد حدث ذلك ليس بسبب السياسة اليابانية بل لأن الذين كانوا يتصدون للمشاكل على الأرض كانوا حريصين جدا على نجاح عملهم وطلبوا المساعدة. وقد لبثت الوكالة اليابانية للتعاون الدولي طلبهم وساندتهم في عملهم. وأشار إلى أن القوة الدافعة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ليست سياسية بل هي نابعة من حرص أولئك الذين لهم نشاط مباشر في العمل الإنمائي. وقال إن وكالته لها منذ ذلك الحين نشاط كبير في مجال التعاون الثلاثي، بدءا ببلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا. وليس التعاون الثلاثي جزءا كبيرا من التعاون فيما بين بلدان الجنوب ولكنه، مع ذلك، على جانب من الأهمية. ومشاركة الوكالة في طريقة التعاون هذه هي انعكاس إما لروابط تاريخية مع البلدان النامية المعنية أو لقرار باستكشاف ميادين وأطر جديدة تملية السياسة العامة. ومن الأمثلة الممتازة على هذا الأخير سجل تعاون اليابان مع البرازيل الممتد طيلة ٢٠ سنة في دعم تنمية مناطق قاحلة في موزامبيق شديدة الشبه بمنطقة سيرادو في أمريكا الجنوبية.

١٣ - وقال المتكلم الرابع إن المتكلمين السابقين قد عرضوا ما يثبت أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب له فعاليته وأن التعاون الثلاثي قد حسنه. وأضاف أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي يلزم لكليهما أن يكونا ضمن إطار أكبر للسياسة العامة تشكله أولويات البلدان النامية. وأزمتا الغذاء والطاقة وغيرهما من الأزمات لها آثار إنمائية طويلة الأجل تتطلب مواجهة على صعيد السياسة العامة. وهذا يتطلب بدوره تعزيز الإطار المتعدد الأطراف للتعاون فيما بين بلدان الجنوب مثل مجموعة الـ ٧٧ وحركة عدم الانحياز والمنظمات الإقليمية والأقليمية. ومن الأمور الأساسية للتعاون مع الشمال التنسيق الفعال لسياسات التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويتعين أن تكون البلدان النامية جاهزة جيدا بتحليلات ومقترحات في مجال السياسات عند تناول قضايا من قبيل تغير المناخ وجولة الدوحة لمبادرات منظمة التجارة العالمية والجهود الرامية إلى تحسين إطار نقل التكنولوجيا ضمن المنظمة العالمية للملكية الفكرية. ولدى إجراء مشاورات مع الشمال بشأن الحلول التي تعود بالفائدة على الجميع، فإن للأمم المتحدة دورا لا غنى عنه شأنها في ذلك شأن توافر القدرات لدى بلدان الجنوب على إجراء البحوث وتحليل السياسات.

## خامسا - الحضور ومسائل تنظيمية

### ألف - تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر

١ - عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في الفترة من ١ إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ وفقا لقرار

الجمعية العامة ٦٤/١. وعقد المؤتمر خمس جلسات عامة واثنين من اجتماعات المائدة المستديرة الحوارية.

## باء - الحضور

٢ - كانت الجماعة الأوروبية والدول التالية ممثلة في المؤتمر: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، أيسلندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، البرازيل، بلغاريا، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بروندي، بولندا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، تايلند، تركيا، تونس، الجزائر، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سري لانكا، سلوفاكيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، السودان، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، الصين، العراق، عمان، غانا، فرنسا، فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، فييت نام، قطر، الكرسي الرسولي، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكويت، كينيا، ماليزيا، مصر، المغرب، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موزامبيق، النرويج، النمسا، نيبال، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

٣ - وحضرت بعثة المراقبة الدائمة لفلسطين المؤتمر استنادا إلى دعوة دائمة.

٤ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في المؤتمر: الاتحاد الأفريقي، والصندوق المشترك للسلع الأساسية، والجماعة الأوروبية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة شركاء في مجال السكان والتنمية، ومركز الجنوب.

٥ - وحضر المؤتمر من الكيانات الأخرى الاتحاد البرلماني الدولي والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

٦ - وكانت الوكالتان المتخصصتان التاليتان التابعتان للأمم المتحدة ممثلتين في المؤتمر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية.

## جيم - أعضاء مكتب المؤتمر

٧ - رأس المؤتمر ويكيليف أمبيتسا أوبارانيا من كينيا.

٨ - وكان نواب رئيس المؤتمر ممثلين في الدول التالية: بنن، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزمبابوي، والمغرب، وباكستان، وبنغلاديش، وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ونيبال، والأرجنتين، والبرازيل، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكوبا، والمكسيك، وبلغاريا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفاكيا، وألمانيا، وأيسلندا، والسويد، وفنلندا، والنرويج.

٩ - وكانت الدول التالية أعضاء لجنة وثائق التفويض للمؤتمر: الاتحاد الروسي، وإسبانيا، والبرازيل، وجامايكا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، والصين، والفلبين، والولايات المتحدة الأمريكية.

١٠ - وكان السيد ريموند لاندفيلد من سورينام مقرا عاما للمؤتمر.

## دال - تنظيم الأعمال

١١ - اتفق المؤتمر في جلسته الأولى المعقودة في ١ كانون الأول/ديسمبر، على تنظيم أعماله حسب صيغته في الوثيقة A/64/507 و Corr.1. وقرر عقد مناقشات في اجتماعي مائدة مستديرة حواريين لدراسة موضوع عام هو "تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية". يركز الاجتماع الأول، المعقود في ٢ كانون الأول/ديسمبر، على "تعزيز دور منظومة الأمم المتحدة في دعم التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي". ويعالج الاجتماع الثاني، المعقود في ٣ كانون الأول/ديسمبر، مسألة "التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية: أوجه التكامل والسمات الخاصة والتحديات والفرص".

## هاء - وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر

١٢ - بموجب المادة ٤ من النظام الداخلي لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، عين المؤتمر في جلسته الأولى المعقودة في ١ كانون الأول/ديسمبر، لجنة وثائق تفويض تتألف من تسعة أعضاء، ويستند تشكيلها إلى تشكيل لجنة وثائق التفويض التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الرابعة والستين.

١٣ - وعقدت اللجنة، المؤلفة من الاتحاد الروسي، وإسبانيا، والبرازيل، وجامايكا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، والصين، والفلبين، والولايات المتحدة الأمريكية، جلسة واحدة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

١٤ - وانتخبت لجنة وثائق التفويض بالإجماع أنا ماريا سامبايو فرنانديس (البرازيل) رئيسة لها.

١٥ - وكان معروضا على اللجنة جدول وثائق تفويض مؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بشأن وثائق تفويض ممثلي الدول والجماعة الأوروبية لدى المؤتمر. وأدى ممثل المكتب الشؤون القانونية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ببيان حول جدول وثائق التفويض والمذكرة قام خلاله، ضمن جملة أمور، بتحديث محتويات الجدول والمذكرة لكي يتضمننا إشارات إلى وثائق التفويض والرسائل التي وردت بعد إعدادهما.

١٦ - وكما ذكر في الفقرة ١ من المذكرة وفي البيان المتصل بها، وردت بعد انعقاد اجتماع لجنة التفويض ووثائق تفويض رسمية بالشكل المطلوب في المادة ٣ من النظام الداخلي للمؤتمر من ممثلين في المؤتمر من الدول الـ ١٧ التالية والجماعة الأوروبية: الاتحاد الروسي، إندونيسيا، بوتسوانا، تونس، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، زامبيا، ساموا، سري لانكا، السودان، شيلي، فييت نام، الكرسي الرسولي، كوبا، مصر، نيبال، الهند، الولايات المتحدة.

١٧ - وكما ذكر في الفقرة ٢ من المذكرة وفي البيان المتصل بها، وردت إلى الأمين العام للأمم المتحدة بعد انعقاد اجتماع لجنة وثائق التفويض معلومات بشأن تعيين ممثلين للدول في المؤتمر في صورة برفقيات أو رسائل بالفاكس من رؤساء الدول أو الحكومات أو وزراء الخارجية أو عن طريق رسائل أو مذكرات شفوية من البعثات المعنية، وذلك من الدول الـ ٧٥ التالية: الاتحاد الأوروبي، إثيوبيا، الأرجنتين، إريتريا، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيسلندا، باكستان، البرازيل، بلغاريا، بنغلاديش، بنن، بوتان، بوركينا فاسو، بروندي، بولندا، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، تايلند، تركيا، الجزائر، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، الدانمرك، رواندا، زمبابوي، سلوفاكيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، سورينام، السويد، سويسرا، سيراليون، الصين، العراق، عمان، غانا، فرنسا، فتزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فنلندا، قطر، كندا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكويت، كينيا، ماليزيا، المغرب، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليمن، اليونان.

١٨ - وكما ذكر في الفقرة ٣ من المذكرة وفي البيان المتصل بها، لم تبلغ الدول الـ ١٠١ التالية، منذ انعقاد اجتماع لجنة وثائق التفويض، الأمين العام للمؤتمر رسمياً بأي معلومات بشأن ممثليها في المؤتمر: أذربيجان، الأردن، أرمينيا، إستونيا، أفغانستان، إكوادور، ألبانيا، أندورا، أوزبكستان، أوكرانيا، أيرلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بالاو، البحرين، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بليز، بنما، البوسنة والهرسك، بيرو، بيلاروس، تركمانستان، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، توفالو، تونغنا، تيمور - ليشتي، جامايكا، الجبل الأسود، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر مارشال، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، دومينيكا، الرأس الأخضر، رومانيا، سان تومي وبرينسيبي، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، السلفادور، سلوفينيا، سيشيل، صربيا، الصومال، طاجيكستان، غابون، غامبيا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا، غينيا - بيساو، غينيا الاستوائية، فانواتو، الفلبين، فيجي، قبرص، قيرغيزستان، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كوستاريكا، الكونغو، كيريباس، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليبيريا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مالي، مدغشقر، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، منغوليا، موريتانيا، موريشيوس، موناكو، ميانمار، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، ناميبيا، ناورو، النرويج، نيوزيلندا، هايتي، هندوراس.

١٩ - وقررت اللجنة قبول وثائق تفويض ممثلي جميع الدول المدرجة في المذكرة المشار إليها أعلاه والبيان المتصل بها والجماعة الأوروبية، على أن يكون مفهوماً أن وثائق التفويض الرسمية لممثلي الدول المشار إليها في التقرير (A/CONF.215/L.2) سترسل إلى الأمين العام للأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن.

٢٠ - وقررت اللجنة أيضاً أن تقبل وثائق التفويض المقدمة الخاصة بممثلي الدول والجماعة الأوروبية المشار إليها في مذكرة الأمانة العامة الآتية الذكر. وقررت اللجنة، دون تصويت، أن توصي المؤتمر باعتماد مشروع قرار (A/CONF.215/L.1) يقر فيه تقريرها.

٢١ - وفي الجلسة الخامسة للمؤتمر، المعقودة في ٣ كانون الأول/ديسمبر، قدمت ممثلة البرازيل، بصفتها رئيسة لجنة وثائق التفويض، تقرير اللجنة (A/CONF.215/L.2). وأحاط المؤتمر علماً بتقرير لجنة وثائق التفويض، مختتماً بذلك النظر في المسألة.

## سادساً - النظر في مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر واعتماده

١ - تلقى مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في جلسته الخامسة المعقودة في ٣ كانون الأول/ديسمبر، مشروع وثيقة نيروبي الختامية للمؤتمر، الوارد

في الوثيقة A/CONF.215/1. وقدم مشروع الوثيقة الختامية ميسراً المؤتمر: السفير عبد الله الصايدي من اليمن والسفير غونار بالسون من أيسلندا. وأدلى رئيس المؤتمر ببيان.

٢ - وكان معروضا على المؤتمر مشروع قرار بشأن الوثيقة الختامية (A/CONF.215/L.1). وجرى اعتماد الوثيقة الختامية بالتركية. واعتمد المؤتمر مشروع القرار A/CONF.215/L.1 الذي أوصى فيه المؤتمر بأن تقر الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين وثيقة نيروبي الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، محتتما بذلك النظر في البند. (للاطلاع على نص مشروع القرار، انظر الفصل الأول، القرار ١).

### سابعاً - اعتماد تقرير المؤتمر

١ - في الجلسة الخامسة للمؤتمر، المعقودة في ٣ كانون الأول/ديسمبر، قدم المقرر العام مشروع تقرير المؤتمر (A/CONF.215/L.3). واتفق المؤتمر على أن بإمكان الوفود تقديم تعديلات و/أو تنقيحات إلى المقرر العام بحلول ١٢ كانون الأول/ديسمبر، يقوم بعدها المقرر العام بوضع التقرير في صيغته النهائية، وفقا للممارسة المعمول بها في الأمم المتحدة، بهدف تقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين. ثم اعتمد المؤتمر التقرير بالتركية، محتتما بذلك النظر في البند.

### ثامناً - اختتام المؤتمر

١ - في الجلسة الخامسة للمؤتمر، المعقودة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أدلى نائب رئيس كينيا، ستيفين كالونزو موسيوكا، ببيان.

٢ - وفي الجلسة ذاتها، أدلى ببيان كل من أتشيم ستاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمدير العام لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي؛ وأمة العليم السوسوة، المدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وناصر عبد العزيز النصر، رئيس اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وتم الإدلاء ببيانات أيضا من قبل السودان باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، والسويد باسم الاتحاد الأوروبي، والهند باسم المجموعة الآسيوية.

٣ - وفي الجلسة ذاتها أيضا، أدلى رئيس المؤتمر ببيان وأعلن اختتام وقائعه.

## قائمة الوثائق التي كانت معروضة على مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب

العنوان أو الوصف	الرمز
تقرير الأمين العام عن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل التنمية: منظور للتطور على مدى ثلاثين سنة	A/64/504
مذكرة من الأمانة العامة تحيل بها جدول الأعمال المؤقت وتنظيم الأعمال لمؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، نيروبي، ١-٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩	Corr.1 و A/64/507
مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب: مشروع قرار مقدم من قطر	A/641/L.1
مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب: مشروع قرار: إضافة	A/641/L.1/Add.1
الوثيقة الختامية: مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب	A/CONF.215/1
مشروع قرار مقدم استناداً إلى توصية المؤتمر	A/CONF.215/L.1
تقرير لجنة وثائق التفويض عن وثائق تفويض الممثلين لدى المؤتمر	A/CONF.215/L.2